الأمم المتحدة S/PV.9936

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9936**

الجمعة، 13 حزيران/يونيه 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة رودريغيس – بيركيت	(غيانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد كانو
	الصومال	السيد محمد يوسف
	الصين	السيد فو كونغ
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيت
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والكويت إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيد رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): اليوم، في حوالي الساعة 15/15 بالتوقيت المحلي، شنّ الجيش الإسرائيلي موجات من الضربات الجوية في جميع أنحاء إيران، مستهدفًا عدداً من المواقع، بما في ذلك مناطق سكنية في طهران. استهدفت تلك الهجمات، التي تفيد التقارير بأنها مستمرة بعد ظهر اليوم، مقرات فيلق حرس الثورة الإسلامية وقواعد عسكرية ومنشآت رادار ومرافق نووية، من بين مواقع أخرى. وتفيد التقارير بأنها تسببت في أضرار جسيمة، بما في ذلك سقوط العشرات من الضحايا المدنيين. وفي رد انتقامي، أطلقت إيران نحو 100 طائرة مسيرة باتجاه إسرائيل وأفادت التقارير بأنه تم اعتراضها جميعاً قبل وصولها إلى المجال الجوي الإسرائيلي. وبينما أتحدث، تفيد تقارير بأن صواريخ إيرانية تتجه نحو إسرائيل.

وقد وصف جيش الدفاع الإسرائيلي الهجوم بأنه ضربة استباقية دقيقة وأعلن عن تهديد وشيك من البرنامج النووي الإيراني، كما أعلن حالة الطوارئ الداخلية. ووفقاً للجيش الإسرائيلي، شاركت أكثر من 200 طائرة تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي في الضربات الافتتاحية، حيث أسقطت أكثر من 330 قذيفة على حوالي 100 هدف. وقُصفت العديد من المنشآت النووية، بما في ذلك في نطنز – أحد المواقع المركزية للبرنامج النووي الإيراني. وفي رسالة مصورة، قال رئيس الوزراء نتنياهو إن القوات الإسرائيلية هاجمت أيضاً قدرات القذائف التسيارية الإيرانية وكبار العلماء النوويين الإيرانيين. وذكر أن الهجمات كانت تهدف إلى درء تهديد وجودي، متوعداً بأن المعركة ستستمر "مهما طال الزمن".

وظهر تأثير هذه الهجمات بالفعل في جميع أنحاء المنطقة، حيث أغلقت البلدان المجاورة مجالها الجوي ووضعت قواتها الأمنية في حالة تأهب قصوى. وأفادت التقارير بأن الحوثيين أطلقوا صواريخ باتجاه إسرائيل، أصاب أحدها الضفة الغربية المحتلة، مما تسبب في وقوع إصابات. وأدان العديد من القادة في المنطقة الهجوم باعتباره انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وتصعيداً يدفع المنطقة نحو مزيد من النزاع والتوتر. ووفقاً لوسائل الإعلام الحكومية الإيرانية وتصريحات المرشد الأعلى الإيراني اليوم، فقد قُتل ما لا يقل عن

أربعة من كبار الجنرالات الإيرانيين وثلاثة من كبار العلماء النوويين. كما أفادت التقارير بمقتل أو إصابة عدد من المدنيين. وتوعد المرشد الأعلى "بعقاب شديد" لإسرائيل.

وأؤكد مجدداً إدانة الأمين العام لأي تصعيد عسكري في الشرق الأوسط. كما أشدد على الالتزام الواقع على الدول الأعضاء بعدم استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأكرر النداء الذي وجهه الأمين العام إلى كلا الجانبين للتحلي بأقصى درجات ضبط النفس في هذه اللحظة الحرجة وتجنب الانزلاق إلى نزاع إقليمي أعمق وأوسع نطاقا بأي ثمن (انظر SG/SM/22683).

ومما يثير القلق بشكل خاص الضربات على المرافق النووية الإيرانية. وأفادت تقارير بأن مجمع التخصيب في نطنز، الذي يضم محطة تخصيب الوقود ومحطة تخصيب الوقود التجريبية، قد لحقت به أضرار كبيرة، بما في ذلك قاعات أجهزة الطرد المركزي. ويدعو قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعتمد في 12 حزيران/يونيه إيران إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية والتعاون الكامل مع الوكالة لمعالجة عدم امتثالها لاتفاق الضمانات الشاملة على وجه السرعة.

أخيراً، يأتي التصعيد الأخير الخطير في أعقاب بعض التطورات الدبلوماسية الهامة. فمن المقرر أن تُستأنف المحادثات بين إيران والولايات المتحدة في عُمان في نهاية هذا الأسبوع. وأشجع على مواصلة هذه الجهود الدبلوماسية. ويبقى الحل السلمي من خلال المفاوضات أفضل وسيلة لضمان الطابع السلمي حصراً للبرنامج النووي الإيراني. ويجب علينا أن نتجنب بأي ثمن تأجيج النزاع، الأمر الذي ستكون له عواقب عالمية هائلة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غروسي.

السيد غروسي (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي سرورنا أن نتمكن من الإسهام في هذه المناقشة الهامة جداً اليوم.

في وقت مبكر من صباح اليوم، أُبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالعملية العسكرية التي شنتها إسرائيل والتي، كما أبلغتنا وكيلة الأمين العام ديكارلو للتو، تشمل هجمات على المرافق النووية في جمهورية إيران الإسلامية. وكما أبلغتُ مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا الصباح، فإننا على اتصال دائم مع منظمة الطاقة الذرية لإيران للتأكد من حالة المرافق النووية ذات الصلة وتقييم أي تأثير أوسع نطاقاً على الأمان والأمن النوويين.

وأكدت إيران في البداية أن محطة نطنز لتخصيب الوقود هي الوحيدة التي تعرضت للهجوم في ضربات اليوم. تحتوي هذه المنشأة على محطة تخصيب الوقود ومحطة تخصيب الوقود التجريبية. وفي نطنز، دُمر الجزء الموجود فوق الأرض من محطة تخصيب الوقود التجريبية، حيث كانت إيران تنتج اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى 60 في المائة من نظير اليورانيوم 235. كما دُمرت البنية التحتية للكهرباء في المنشأة – المحطة الكهربائية الفرعية، ومبنى إمدادات الطاقة الكهربائية الرئيسي، وإمدادات

الطاقة في حالات الطوارئ والمولدات الاحتياطية. وليس هناك ما يشير إلى وقوع هجوم مادي على قاعة السلاسل التعاقبية تحت الأرض التي تحتوي على جزء من محطة تخصيب الوقود التجريبية ومحطة تخصيب الوقود الرئيسية. ومع ذلك، قد يكون فقدان الطاقة في السلسلة التعاقبية قد ألحق الضرر بأجهزة الطرد المركزي هناك. وظل مستوى النشاط الإشعاعي خارج موقع نطنز دون تغيير وفي مستوياته الطبيعية، مما يشير إلى عدم وجود تأثير إشعاعي خارجي على السكان أو البيئة من الحدث. غير أنه وبسبب تأثير الهجوم، حدث تلوث إشعاعي وكيميائي داخل المنشآت في نطنز. ويمكن السيطرة على الإشعاع الحاصل داخل المنشأة، والمؤلف بصورة رئيسية من جسيمات ألفا، باتخاذ التدابير المناسبة للحماية من الإشعاع.

وفي الوقت الحاضر، تبلغنا السلطات الإيرانية بهجمات على منشأتين أخريين، وهما محطة فوردو لتخصيب الوقود وفي أصفهان، حيث توجد منشأة لتصنيع صفائح الوقود ومنشأة لتصنيع الوقود ومرفق لتحويل اليورانيوم ومحطة لمسحوق ثاني أكسيد اليورانيوم المخصب. ولكن يجب أن أُبلغ المجلس أننا لا نملك في هذه اللحظة سوى المعلومات التي تشير إلى حدوث نشاط عسكري أيضاً حول هذه المنشآت التي لم تكن، في البداية، جزءًا من العملية العسكرية. ولكنني أتوفر حالياً على معلومات كافية للقول إن هذه المرافق تثير القلق أيضاً.

تثير كل هذه التطورات قلقاً بالغاً. وذكرتُ مراراً وتكراراً أنه يجب ألا تتعرض المنشآت النووية أبدًا للهجوم، بغض النظر عن السياق أو الظروف، لأن هذه الأعمال قد تلحق أضراراً بالناس والبيئة على حد سواء. وتترتب على هذه الهجمات آثار خطيرة على الأمن والأمان النوويين، وكذلك على السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وفي هذا الصدد، وكما ذكّرتُ مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد اتخذ المؤتمر العام العديد من القرارات بشأن موضوع الهجمات العسكرية على المنشآت النووية. ويشير بوجه خاص القراران GC(XXIX)/RES/444 و GC/(XXVII)/RES/533 الصادران عن المؤتمر العام إلى أن أي هجوم مسلح على المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية و/أو أي تهديد ضدها يشكلان انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة.

وبصفتي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتماشياً مع أهداف الوكالة ونظامنا الأساسي، أدعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب المزيد من التصعيد. وأكرر التأكيد على أن أي عمل عسكري يهدد أمن المنشآت النووية وأمانها قد يؤدي إلى عواقب وخيمة تؤثر على الشعب الإيراني والمنطقة وخارجها. وذكر وكيل الأمين العام أن مجلسَ محافظي الوكالة اتخذ يوم أمس قرارا هاما بشأن التزامات إيران المتعلقة بالضمانات. ولكن بالإضافة إلى ذلك، شدد قرار المجلس على دعمه التوصل إلى حل دبلوماسي للمشكلات التي يثيرها برنامج إيران النووي.

وتواصل الوكالة رصد الحالة عن كثب. وظل مركز الحادثات والطوارئ التابع للوكالة على تواصل مستمر مع السلطات الإيرانية منذ بدء الهجوم بحيث يؤكد بانتظام حالة المرافق وسيستمر في القيام بذلك في الأيام المقبلة. بالإضافة إلى ذلك، أنشأنا فريق عمل يضم العديد من كبار الموظفين لرصد الحالة عن

كثب خلال الأيام القليلة القادمة. وسيكونون بالطبع جاهزين على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، رهن إشارة مجلس الأمن، على النحو الذي ينبغي أن يكون. وتعرب الوكالة عن استعدادها لتقديم المساعدة التقنية وتظل ملتزمة بولايتها المتعلقة بالأمان والأمن النوويين والضمانات في جميع الظروف. وأنا على استعداد للتواصل مع جميع الأطراف المعنية للمساعدة في ضمان حماية المنشآت النووية واستمرار الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية وفقاً لولايتنا. ويشمل ذلك نشر خبراء تابعين للوكالة في مجال الأمن والأمان النوويين، بالإضافة إلى مفتشي الضمانات النووية التابعين لنا الموجودين بالفعل في إيران، كلما دعت الضرورة لضمان الحماية الكاملة للمنشآت النووية واستمرار استخدامها للأغراض السلمية حصراً.

وكما أبلغتُ مجلس محافظي الوكالة اليوم، فقد أعربتُ للسلطات المعنية عن استعدادي للسفر في أقرب وقت ممكن لتقييم الحالة وضمان الأمان والأمن وعدم الانتشار في إيران. وتواصلتُ أيضاً مع مفتشينا في إيران وإسرائيل. وتكتسي سلامة موظفينا بطبيعة الحال أهمية قصوى. ويجري اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان عدم تعرضهم للأذى.

وعلى الرغم من الأعمال العسكرية الحالية والتوترات المتصاعدة، من الواضح أن المسار المستدام الوحيد للمضي قدمًا – لإيران وإسرائيل والمنطقة بأسرها والمجتمع الدولي – هو مسار يرتكز على الحوار والدبلوماسية لضمان السلام والاستقرار والتعاون. وتظل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفها المؤسسة التقنية الدولية المكلفة بالإشراف على الاستخدام السلمي للطاقة النووية، محفلا فريدا وحيويا للحوار، خاصة في الوقت الراهن.

وتُوفر الوكالة، وفقًا لنظامها الأساسي والولاية الطويلة الأمد التي تضطلع بها، الإطار والمنصة الطبيعية التي تتغلب فيها الحقائق على الخطابات ويمكن أن يَحل فيها التواصل محل التصعيد. وأعيد تأكيد استعدادي الشخصي واستعداد الوكالة لتيسير المناقشات الفنية ودعم الجهود التي تعزز الشفافية والأمان والأمن والحل السلمي للمسائل المتعلقة بالبرنامج النووي في إيران.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غروسي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد رافائيل غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على إحاطتيهما.

نود أن نعرب في البداية عن تعازينا لشعب جمهورية إيران الإسلامية وقيادتها بخصوص العديد من الضحايا، بمن فيهم من المدنيين، الذين سقطوا نتيجة الغارات الإسرائيلية.

تؤدي أعمال إسرائيل التي تجري أمام أعيننا إلى تصعيد خطير جداً في منطقة الشرق الأوسط، وهو أمر يتطلب اهتماماً عاجلاً من المجلس. ونعرب عن امتناننا لرئاسة غيانا على عقد هذه الجلسة على وجه الاستعجال. ولا يخلو من دلالة أن المجلس كان يُفترض أصلاً أن ينظر اليوم وفي هذا الوقت بالذات في العواقب الإنسانية للأعمال اللاإنسانية التي ترتكبها إسرائيل تجاه سكان قطاع غزة. وبدلاً من ذلك، نضطر

الآن لمناقشة مغامرة أخرى خطيرة وغير متسمة بالمسؤولية للقدس الغربية من شأنها أن تؤدي إلى كارثة نووية واسعة النطاق في المنطقة.

وفي الساعات الأولى من يوم 13 حزيران/يونيه، شنت إسرائيل عدداً من الغارات المكثفة على أراضي جمهورية إيران الإسلامية. واستهدفت الهجمات المدن المسالمة النائمة والبنية التحتية المدنية والمنشآت النووية السلمية الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسمعنا من مقدمي الإحاطتين اليوم أن هناك ضحايا في صفوف المدنيين. ويشكل هذا الهجوم غير المبرر مطلقاً – على الرغم من ادعاءات إسرائيل التي تقول عكس ذلك – انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والانطباع الذي يخرج به المرء هو أن قيادة إسرائيل مقتنعة بأنها تملك الحرية المطلقة في المنطقة وتعتقد أن إسرائيل تستطيع أن تضرب بجميع الأعراف القانونية عرض الحائط وتحل محل جميع الهيئات الدولية، بما في ذلك مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يدين الاتحاد الروسي بشدة هذا العمل الذي نفذته القدس الغربية التي تدفع مغامراتُها العسكرية المنطقةَ إلى حافة حرب واسعة النطاق. وتقع المسؤولية عن جميع عواقب هذه الأعمال بالكامل على عاتق القيادة الإسرائيلية ومن يشجعها. ويساورنا بالغ القلق إزاء العواقب الإشعاعية المحتملة لضرب المنشآت النووية. لقد حذرت روسيا منذ عدة سنوات من محاولة حل المسائل المتعلقة ببرنامج إيران النووي بالقوة لأنه أمر غير مقبول ومحفوف بعواقب وخيمة، لا على منطقة الشرق الأوسط وحسب بل على العالم بأسره. بيد أن دعواتنا لم تلقَ آذاناً صاغية والحالة الآن تتجه نحو أسوأ السيناريوهات غير المتوقعة.

وتهدف الإجراءات الإسرائيلية إلى تقويض مختلف جهود التفاوض الجارية التي تهدف إلى إيجاد حلول للحد من التوترات المحيطة ببرنامج إيران النووي السلمي. يتطلع العالم بأسره بأمل إلى نتائج جولة أخرى من الاتصالات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية كان من المقرر عقدها في 15 حزيران/يونيه. وقد قررت إسرائيل استباقها بطريقتها الخاصة وبدأت بقصف البنية التحتية للطاقة النووية الإيرانية، لتظهر بذلك ازدراءها للقوانين والأعراف والاتفاقات والقواعد – لكل ما يشكل أساساً للتفاعل الحضاري بين الدول.

ومع ذلك، فإن المسؤولية عما حدث لا تقع على عاتق دولة إسرائيل فحسب، بل أيضاً على أقرب حلفائها. هذا نتيجة مباشرة لتواطؤ الدول الغربية التي روجت على نحو متعمد ومنهجي على مدى أشهر للهياج المعادي لإيران في مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على حد سواء. لم تحاول تلك الدول حتى إيجاد حل بنّاء للأزمة بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015) الذي أقرّ الخطة. كان هدفها مختلفاً تماماً. كان الهدف هو الضغط على إيران بأي وسيلة ممكنة، وتصويرها على أنها مصدر جميع المشاكل في المنطقة وتصوير رد طهران المشروع المتمثل في تفعيل ضمانات خطة العمل الشاملة المشتركة على أنه انتهاك لالتزاماتها في مجال عدم الانتشار النووي. في الوقت نفسه، صبر الإيرانيون لسنوات ولم يرفضوا التعامل مع الوكالة أو الدخول في حوار لإيجاد حل تفاوضي.

وأود أن أذكر هنا – وهذه الحقيقة ذات أهمية رئيسية الآن – أن جميع المشاكل المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة بدأت عندما انسحبت الولايات المتحدة من جانب واحد من الاتفاق النووي في عام 2018،

وكذلك بسبب عدم الرغبة المبدئية من جانب المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا في الوفاء بالتزاماتها بموجب الخطة، بما في ذلك تهيئة الظروف لحصول طهران على فوائد مادية من رفع الجزاءات الأحادية الجانب من قبل الاتحاد الأوروبي التي كانت سارية حتى عام 2015. وفي وقت لاحق، ذهبت تلك الدول إلى حد استئناف الجزاءات الأحادية الجانب، في انتهاك للمادة 25 من الميثاق. وانضم الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى الضغوط، متخلياً عن مسؤولياته كمنسق محايد للجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وكان آخر مثال فاضح على ذلك هو اعتماد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمس في فيينا قراراً متحيزاً آخر منفصلاً عن الواقع، يشير إلى خطر متخيّل "يهدد السلام والأمن الدوليين" يشكله برنامج إيران النووي. وقد حدث ذلك على الرغم من أن إيران تمتثل امتثالاً صارماً لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة الخاص بها، وأن إيران لا تزال الدولة الأكثر خضوعاً للتفتيش من قبل الوكالة، وأن تقارير الأمانة الفنية للوكالة تشير بوضوح إلى عدم وجود مخاطر انتشار. وبعبارة أخرى، يبذل المشاركون الغربيون في خطة العمل الشاملة المشتركة كل ما في وسعهم لتأجيج التصعيد، بل إنهم في الواقع يحرضون عليه. إن التوتر الذي أوجدوه على نحو مصطنع على المنابر الدولية لم يؤدِّ إلا إلى تشجيع إسرائيل على اتخاذ خطوات متطرفة وخلق وهم التساهل.

في سياق الضربات الإسرائيلية الحالية، لاحظنا المعلومات المتداولة في وسائل الإعلام عن تنسيق محتمل بين إسرائيل وأجهزة الاستخبارات البريطانية؛ فمباشرة بعد الضربة الإسرائيلية ضد إيران، قاموا بإيواء الطائرات الإسرائيلية المشاركة في العملية في قاعدتهم بقبرص. كما لاحظنا أيضاً البيان الذي أصدرته إسرائيل والذي ادعت فيه أنها حذرت مُسبقاً جمهورية ألمانيا الاتحادية – وهي نفسها طرف في خطة العمل الشاملة المشتركة – وإيطاليا بشأن الهجمات. كما ظهر أيضاً أن زملاءنا الأمريكيين كانوا على علم بخطط إسرائيل. كما حظيت الضربات الإسرائيلية بدعم من الفرنسيين الذين كان من الواضح أنهم كانوا على علم مسبق بالضربات الإسرائيلية. ولا ينبغي أن نتفاجأ هنا إذا ما بدأ أعضاء "مجموعة الدول المتشابهة في التفكير" بإدانة إيران على إجراءاتها الانتقامية التي اتخذتها وفقاً للمادة 51 من الميثاق.

نتابع عن كثب الإجراءات التي تتخذها الأمانة الفنية للوكالة في الحالة الراهنة والتي تعرضت حياة موظفيها وصحتهم للخطر بسبب المغامرة العسكرية الإسرائيلية. ونحن على ثقة بأن المدير العام للوكالة سيقدم تقييمات وتحليلات موضوعية لتطور الوضع، بما في ذلك من حيث العواقب الإشعاعية.

لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للهجمات غير المبررة ضد أراضي إيران ذات السيادة، أو الضربات الموجهة ضد البنية التحتية النووية السلمية. يجب على المجتمع الدولي ألا يقف متفرجاً مكتوف الأيدي – ولا يمكنه ذلك – عندما يأتي مثل هذا الاستفزاز، والتسامح مع مثل هذه الأعمال هو طريق أكيد لحرب واسعة النطاق في المنطقة وتهديد خطير للأمن العالمي. إننا على اقتناع بأن مجلس الأمن ملزم بتقديم تقييم قانوني وسياسي لا لبس فيه لتصرفات إسرائيل والدعوة إلى الوقف الفوري لأي نوع من أنواع الضغط بالقوة ورفض ممارسة الخطوات العسكرية الأحادية الجانب. وينبغي دعم جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى وقف التصعيد والعودة إلى المفاوضات.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن تسوية المسائل المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني غير ممكنة إلا من خلال الوسائل السلمية والسياسية والدبلوماسية. لا يمكن لأي حل بالقوة أن يكون مشروعاً أو قابلاً للتطبيق. وبالمناسبة، هذا ما ذكرته الولايات المتحدة نفسها مراراً عند شرح استعدادها لمواصلة المفاوضات.

لا تزال روسيا ملتزمة بتعزيز القانون الدولي والالتزام بالميثاق وإيجاد حلول من شأنها أن تمنع انزلاق المنطقة إلى حرب مدمرة جديدة. ونحن مستعدون للعمل مع كل من يؤيد الدبلوماسية ويبحث عن وسائل سلمية لحل الخلافات.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدتي الرئيسة، على استجابتكم السريعة لعقد هذه الجلسة العاجلة التي تؤكد خطورة الحالة المعروضة علينا. وأتوجه بالشكر لوكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير العام غروسي على إحاطتيهما الثاقبتين.

منذ بداية فترة عضوية الجزائر في مجلس الأمن، حذرنا باستمرار من الخطر المتزايد من نشوب حريق إقليمي واسع النطاق تغذيه دوامة من الأعمال غير القانونية والاستفزازات المتعددة من جانب إسرائيل. وتؤكد أحداث اليوم للأسف صحة تلك التحذيرات. نحن الآن – مرة أخرى – أمام عمل عدواني خطير ومتعمد. لقد شن الجيش الإسرائيلي ضربات منسقة على الأراضي الإيرانية، مستهدفاً البنية التحتية العسكرية والمدنية على حد سواء. هذه الأفعال ليست بلا سابق استفزاز وغير مبررة فحسب؛ بل تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وانتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. وكما هو منصوص عليه بوضوح في الفقرة 4 من المادة 2 من الميثاق، يمتنع جميع الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

لا يمكن أن نجعل من عقلية القوة الأحادية الجانب لما يسمى بالضربات الاستباقية خارج أي تفويض قانوني أمراً طبيعياً ولا يمكن التسامح معها داخل المجلس. ومرة أخرى، تثبت هذه الهجمات أن الشيء الوحيد الذي يمكن للعمل الاستباقي أن يمنعه هو السلام. لذا فالمبررات التي قدمها المسؤولون الإسرائيليون غير مقبولة. وهي معيبة، خاصة وأنها صادرة عن دولة عضو في الأمم المتحدة لا تزال تعمل خارج إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا تخضع بالكامل لنظام الضمانات النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وترفض بإصرار الانضمام إلى عملية المفاوضات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتذكّر الوكالة في بيانها الذي نُشر صباح اليوم بقرارات المؤتمر العام العديدة بشأن موضوع الهجمات العسكرية ضد المنشآت النووية، حيث نصّ على ما يلي:

”إن أي هجوم مسلح على منشآت نووية مخصصة للأغراض السلمية أو تهديد لهذه المنشآت يشكل انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة“.

لذلك تؤكد الوكالة باستمرار على أن الهجمات المسلحة على المنشآت النووية يمكن أن تؤدي إلى انبعاثات مشعة ذات عواقب وخيمة داخل حدود الدولة التي تعرضت للهجوم وخارجها.

دعونا لا نغفل التوقيت الذي حدث فيه ذلك. تحدث هذه الهجمات في الوقت الذي تشارك فيه إيران والولايات المتحدة، بتيسير من سلطنة عمان، في مفاوضات غير مباشرة بشأن برنامج إيران النووي. ومن المقرر عقد جولة سادسة من المباحثات في نهاية هذا الأسبوع في مسقط. والسؤال الذي يجب طرحه حول هذه الهجمات هو: لماذا الآن؟

إن استخدام القوة دون تفويض من مجلس الأمن، في غياب ادعاء مشروع بالدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، يقوض أساس النظام القانوني الدولي الذي أنشئت هذه الهيئة، أي مجلس الأمن، لدعمه. إنه عمل بعيد كل البعد عن أي أسس قانونية، ولكنه لا يفاجئ أحداً في هذه القاعة.

نعم، إن إسرائيل تتصرف كما لو أن القانون الدولي غير موجود أو ببساطة لا ينطبق عليها. تقوم إسرائيل بنشر الفوضى في جميع أنحاء المنطقة، وفي الشرق الأوسط بأسره. إن سلوكها لا يليق بعضو في الأمم المتحدة.

إننا نشهد أعمالاً عدوانية متكررة: قصف العاصمة اللبنانية؛ واحتلال أراضٍ جديدة في سورية ولبنان وفلسطين؛ والانتهاكات المتكررة للسيادة السورية، بما في ذلك اختطاف المدنيين، كما حدث أمس تحديداً في غزة. وتستخدم إسرائيل التجويع كأسلوب من أساليب الحرب في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني. إن الإبادة الجماعية تحدث أمام أعيننا، أمام أعين أعضاء المجلس. هذا سلوك دولة مارقة، ومع ذلك لا يزال البعض يتساءل لماذا لا يزال الشرق الأوسط غير مستقر بشكل خطير.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بأن تترسخ سابقة تتصرف فيها إسرائيل كقاضٍ وهيئة محلفين وتشن هجمات أحادية الجانب في انتهاك للقواعد القانونية الراسخة. سيؤدي المضي في هذا الاتجاه إلى النيل من مصداقية مجلس الأمن، وإلى تقليص سلطة ميثاق الأمم المتحدة ذاته.

يجب أن نؤكد بوضوح وبشكل جماعي أن المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ليست اختيارية؛ وإنما هي التزامات واجبة التنفيذ.

إن حظر استخدام القوة واحترام سيادة الدول الأعضاء هما الركيزتان اللتان يقوم عليهما نظامنا الدولي.

كما نكرر التأكيد على أن الحق يجب أن يغلب القوة. لا يمكن لأي هدف سياسي، مهما بلغت أهميته الاستراتيجية، أن يبرر أفعالاً تتعارض مع النظام القانوني الذي يقوم عليه السلام بين الأمم.

لنكن واضحين: إن التمسك بالقانون الدولي ليس خياراً. وإنما هو واجب في جميع الظروف ودون استثناء.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة المهمة والعاجلة. كما أتقدم بالشكر للمدير العام غروسي ووكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتيهما الهامتين بشأن الهجمات الإسرائيلية المستمرة وتأثيرها.

يساور جمهورية كوريا قلق بالغ إزاء تصاعد وتعمق النزاع في الشرق الأوسط. وندين جميع الأعمال التي تغرق المنطقة في وضع خطير للغاية.

ونشعر بقلق بالغ إزاء إعلان إسرائيل أن عمليتها العسكرية المحددة الهدف ستستمر لعدد غير محدد من الأيام إلى أن يتم القضاء على التهديد الإيراني. وعلى الرغم من أن الضربات تبدو موجهة إلى مواقع عسكرية وأفراد عسكريين، بما في ذلك المنشآت النووية ومصانع الصواريخ، فمن المقلق للغاية أن التقارير تشير إلى أنها أسفرت بالفعل عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين.

وكما أشار المدير العام غروسي، فإن الهجمات على المنشآت النووية يمكن أن تؤدي أيضاً إلى انبعاثات إشعاعية ذات عواقب وخيمة محتملة على حياة وسلامة الناس في جميع أنحاء المنطقة. وندعم التزام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بضمان السلامة والأمن النوويين وولاية ضماناتها في جميع الظروف. وما فتئ المجلس يحذر من الآثار غير المباشرة لهذه النزاعات. ولن تخدم الحرب الشاملة مصلحة أحد في العالم.

ولذلك، ندعو كلا الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التصعيد. ويجب تجنب دورة أخرى من العنف والانتقام. ونعتقد أن كلا البلدين لديهما الحكمة اللازمة لتجنب نشوب نزاع أوسع نطاقا لا يمكن للمنطقة أن تتحمله وأنه لا تزال هناك نافذة ضيقة ولكنها ذات أهمية حيوية للعمل الدبلوماسي للتراجع عن حافة الحرب الشاملة.

وبوصفها جارة لبد آخر ينتهك بشكل خطير الالتزامات في مجال عدم الانتشار النووي، تتشاطر جمهورية كوريا الشواغل الجدية بشأن استمرار إيران في توسيع برنامجها النووي، بما يشمل تسريع إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب.

وفي ضوء انتهاء مدة سريان القرار 2231 (2015) في تشرين الأول/أكتوبر، ما فتئنا نحث إيران على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أنشطتها للرصد والتحقق بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة المبرم معها. غير أن مجلس محافظي الوكالة اتخذ أمس قراراً يعلن عدم امتثال إيران لالتزاماتها في مجال عدم الانتشار النووي للمرة الأولى منذ 20 عاماً.

وفي ظل ذلك، تؤكد الأزمة الحالية الحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق متين يكفل الطابع السلمي حصراً لبرنامج إيران النووي. ومن دون التوصل إلى هذه التسوية، قد تستمر الحلقة المفرغة من الهجمات المسلحة والانتقام، مما قد يدفع المنطقة إلى هوة أعمق من الاضطرابات وعدم الاستقرار.

وندعو مرة أخرى إلى وقف التصعيد فورا وتجديد الجهود من أجل إيجاد حل دبلوماسي. وتعارض جمهورية كوريا بشدة أي خطوات قد تزيد من تأجيج التوترات في المنطقة. فاتباع سبيل الحل العسكري ربما يؤدي إلى آثار واضحة على المدى القصير ولكنه لن يؤدي، على المدى المتوسط إلى الطويل، إلا إلى زيادة وترسيخ عدم الاستقرار وانعدام الأمن في الشرق الأوسط.

ونحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعودة إلى الدبلوماسية على وجه السرعة.

السيد محمد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية، سيدتي الرئيسة، أن أعرب عن امتناني على سرعة عقد هذه الجلسة المهمة اليوم. وأود أيضا أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير العام غروسي على إحاطتيهما الشاملتين بشأن التطورات الخطيرة التي تتابع فصولها في الشرق الأوسط.

يعرب الصومال عن قلقه البالغ إزاء تصاعد المواجهة بين جمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل، لا سيما في ضوء التقارير الأخيرة المتعلقة بالغارات الجوية الإسرائيلية على إيران وما تلاها من إجراءات إيرانية. وتمثل هذه التطورات منعطفا خطيرا له تداعيات خطيرة ليس على البلدين المعنيين فحسب، ولكن على المنطقة بالكامل والعالم بأسره.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الغارات الجوية على إيران وندعو إلى الاحترام الكامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن استخدام القوة ضد دولة ذات سيادة، بغض النظر عن مبرراته، يهدد بتقويض المبادئ الأساسية للقانون الدولي ويزيد من زعزعة السلام والأمن العالميين. وفي حين أننا نعترف بالحق في الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة 51 من الميثاق، فإننا ندعو إلى ضبط النفس وتهدئة الحالة.

فلم تعد الآثار غير المباشرة افتراضية ولكن عواقبها واضحة بشكل مؤلم بالفعل، وهي تهدد بتعميق الأزمات القائمة وتعريض أرواح عدد لا يحصى من الناس في الشرق الأوسط للخطر.

وفي هذا المنعطف الحرج، يدعو وفد بلدي إلى التزام الدبلوماسية وضبط النفس والحوار المجدي لتسوية النزاع. ونحث كلا الطرفين على الامتناع عن مزيد من التصعيد وإعطاء الأولوية للتواصل السلمي والحكمة والقيادة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل جماعي لتهدئة التوترات وتيسير الظروف المؤاتية لتحقيق سلام دائم. ومجلس الأمن لديه ولاية واضحة متمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. وندعو جميع الأعضاء إلى العمل بوحدة وعزم ودعم إعلان وقف فوري للأعمال العدائية والعودة إلى الحوار والدبلوماسية. فلا يمكن تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط إلا من خلال معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة واحترام القانون الدولي.

في الختام، يؤكد الصومال من جديد تضامنه مع جميع المتضررين من النزاع ويقف مع المجتمع الدولي في الدعوة بإلحاح للعودة إلى الدبلوماسية والالتزام الكامل بالقانون الدولي وعهوده، بما في ذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي على إحاطتيهما ونرحب بوفود إسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والكويت.

نجتمع اليوم في وقت بالغ الخطورة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين.

إن الكاتب الكولومبي غابرييل غارسيا ماركيز الحائز على جوائز قد صاغ، عنواناً لأحد مؤلفاته، تعبيراً رائعاً أصبح تقليدياً الآن عندما وصف حالة متوقعة بأنها قصة موت معلن. وينطبق هذا التعبير على هذه الظروف.

وما كان ينبغي أن تكون أحداث الليلة الماضية مفاجأة، بل إنها تمثل حلقة جديدة ومثيرة للقلق في سلسلة من التوترات التي تهدد الاستقرار الإقليمي والعالمي. ومما يثير القلق بصفة خاصة أن هذه الأحداث تجري في منطقة تتسم بحساسيات عميقة في مجالي الأمن والانتشار.

ويمثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية، تهديدا وجوديا لا يمكن للمجلس تجاهله.

إن جمهورية بنما، باعتبارها بلدا ملتزما التزاما راسخا بالقانون الدولي والاستقرار العالمي، تدعو باستمرار ونشاط إلى تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار. ونؤكد الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي لا يمكن الاستغناء عنه في هذا الجهد الجماعي.

ونؤكد من جديد أيضا أن الاحترام المطلق لسلامة موظفي الوكالة وأمنهم التزام بموجب القانون الدولي وشرط أساسي للحفاظ على مصداقية نظام التحقق المتعدد الأطراف.

ويستند موقفنا إلى المبادئ الأساسية لسياستنا الخارجية – أي احترام وتعزيز النظام المتعدد الأطراف ونظام عدم الانتشار وتشجيع الحوار الدبلوماسي باعتباره أداة أساسية لتخفيف التوترات والحد من المخاطر الاستراتيجية.

ونحيط علماً بتقرير المدير العام للوكالة الذي عُمم مؤخراً على أعضاء المجلس والذي يشير إلى أن أنشطة الوكالة في مجالي التحقق والرصد المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة تأثرت بشكل خطير بسبب وقف تنفيذ إيران لالتزاماتها المتعلقة بالمجال النووي.

ونتابع عن كثب أيضاً مناقشات مجلس محافظي الوكالة الذي اتخذ أمس في 12 حزيران/يونيه، في فيينا، قراراً يشير إلى أن جمهورية إيران الإسلامية في حالة عدم امتثال لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمته مع الوكالة.

وللأسف، استناداً إلى المعلومات المتاحة حتى الآن عن الوقائع ودوافعها، لا نعرف حتى الآن مدى هذه الانتهاكات وآثارها من الناحية العملية أو المخاطر المترتبة عليها، كما لا يمكننا استخلاص استنتاجات قاطعة منها. ولذلك، في الوقت الراهن وفي كل الأحوال، يجب ألا تسمح الأطراف أو مجلس الأمن لهذه التطورات بجر المنطقة إلى نزاع أوسع يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب أن نتصرف بأقصى درجات الإلحاح والمسؤولية لتجنب هذه النتيجة. وتدعو بنما بإلحاح جميع الدول إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وإلى الامتثال للقانون الدولي والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق، وإلى تجنب أي عمل انفرادي يمكن أن يؤجج التوترات. ونوجه نداءً عاجلاً لإحياء القنوات الدبلوماسية كوسيلة لنزع فتيل التوترات وتخفيف المخاطر التي قد تتسبب بعواقب لا يمكن تداركها على الأمن الدولي.

ونشير كذلك إلى أن القانون الدولي يتطلب حماية البنى التحتية المدنية ويركز بشكل خاص على المنشآت النووية للأغراض السلمية والأعيان المدنية، التي يستدعي طابعها حمايتها من الهجمات والأعمال الانتقامية والمخاطر الكارثية المحتملة على البيئة والسكان المدنيين.

لا يوجد طريق مختصر للاستقرار. فالحوار الحقيقي والشامل للجميع والمستمر هو وحده القادر على تقديم حل دائم للأزمات التي جمعتنا اليوم.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن.

في البداية، تشجب سيراليون بشكل لا لبس فيه الاستخدام غير المشروع للقوة بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. ونأسف بشدة لما يبدو أنه عودة إلى فترة كان يمكن فيها لدولة أن تلجأ منفردةً إلى استخدام القوة ضد دولة أخرى من دون أي عواقب، في انتهاك صريح للميثاق وللقانون الدولي. هذا بالنسبة للدول الصغيرة اتجاه مقلق للغاية يشكل مخاطر جسيمة على السلم والأمن الدوليين ويجب رفضه بحزم.

وبالانتقال إلى جدول أعمالنا، أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والمدير العام رافائيل غروسي على إحاطتيهما المهمتين.

ونعرب عن قلقنا الشديد إزاء التقرير الأخير عن قيام دولة إسرائيل بتوجيه ضربات عسكرية ضد أراضي جمهورية إيران الإسلامية، شملت ضربات على منشآت نووية حساسة أو بالقرب منها، بما في ذلك منشأة نطنز النووية الرئيسية. ونشعر بانزعاج بالغ بسبب الخسائر في الأرواح، حيث أفادت التقارير أن الضربات أسفرت عن مقتل مسؤولين إيرانيين كبار وعلماء نوويين ومدنيين. إن هذا التطور يمثل تصعيدا خطيرا في وقت يواجه فيه الشرق الأوسط بالفعل أزمات متعددة ومتداخلة. فالمنطقة، في رأينا، على حافة الهاوية، وتستدعي هذه اللحظة ممارسة ضبط النفس والمسؤولية والدبلوماسية.

ونلاحظ بقلق بالغ الرسالة المؤرخة 13 حزيران/يونيه 2025 الموجهة من الممثل الدائم لإيران (S/2025/379) والتي تلفت انتباه المجلس إلى تقارير خطيرة للغاية عن انتهاكات لسيادة إيران وسلامتها الإقليمية. إن أي استخدام من هذا القبيل للقوة، لا سيما عبر الحدود الدولية، يثير مخاوف كبيرة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحظر التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة.

ويساورنا القلق كذلك إزاء التبعات المحتملة للعمليات العسكرية ضد المنشآت النووية. وكما حذّر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية غروسي في وقت سابق، فإن أي عمل عسكري يستهدف المنشآت النووية أو يهددها يشكل خطراً شديداً على حياة البشر وعلى البيئة والأمن الإقليمي. ويمكن أن تتسبب الهجمات على المنشآت النووية بعواقب كارثية تتجاوز حدود المنطقة. وتؤيد سيراليون تماما دعوة الأمين العام إلى وقف التصعيد والانخراط في الحوار وممارسة أقصى درجات ضبط النفس (انظر SG/SM/22683). فهذا وقت الدبلوماسية وليس المواجهة. ونحث جميع الأطراف على التراجع عن حافة الهاوية وإعادة الالتزام بالقنوات الدبلوماسية باعتبارها السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى السلام والاستقرار الدائمين.

ولطالما ابتلي الشرق الأوسط بدورات من النزاع وانعدام الثقة، ولكن التاريخ أظهر أيضا أن الدبلوماسية الجريئة، حتى في أصعب اللحظات، يمكن أن تبعث الأمل. ولذلك فإننا ندعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية ونحث على إحياء الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى وقف التصعيد وتقديم ضمانات أمنية

متبادلة. وفي هذا الصدد، تكرر سيراليون موقفها الثابت المتمثل في أن الطريق الوحيد للسلام الدائم في المنطقة يكمن في المفاوضات بحسن نية على أساس القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد على سيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية، ونشدد على ضرورة تجنب الاستفزازات والتدابير الانتقامية التي قد تتسبب في مواجهة إقليمية أوسع نطاقاً. ونعرب أيضا عن دعمنا للعمل الهام الذي تقوم به الوكالة في رصد البرامج النووية وضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية. يجب أن تحترم جميع الدول الأعضاء استقلالية الوكالة وحيادها. وفي هذا الوقت الحاسم، يشكّل التعاون التام مع الوكالة عاملاً أساسياً في الحيلولة دون تدهور الثقة وضمان منع انتشار الأسلحة النووية.

إن المجتمع الدولي لا يسعه السماح بمزيد من التصعيد. وسيتعذر حساب التكلفة من حيث الأرواح البشرية والتدهور البيئي والاضطراب الاقتصادي وعدم الاستقرار الإقليمي. إن هذه اللحظة هي لحظة حقيقة بالنسبة للمجلس، حيث يتعين عليه أن يؤكد مسؤوليته الجماعية عن الحفاظ على السلام والأمن. ولذلك، فإننا ندعو قادة العالم والدول ذات النفوذ إلى التأكيد على ضرورة اتباع نُهُج غير عسكرية في هذا الوقت وتعزيز الحوار، خصوصا عن طريق الوكالة، باعتبارها المؤسسة الفنية الدولية المكلفة بالإشراف على الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ونؤكد من جديد مسؤولية المجلس عن تعزيز التهدئة وصون السلام والأمن الدوليين بالوسائل السلمية والقانونية. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى العمل البنّاء للتوصل إلى استجابة بتوافق الآراء تؤكد من جديد التزامنا المشترك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما حل المنازعات بالوسائل السلمية.

ختاماً، تحث سيراليون جميع الأطراف المعنية على التراجع خطوة إلى الوراء وتهدئة الأوضاع والعودة إلى طاولة الحوار. فالعالم يراقب والتاريخ سيحكم على الخيارات المتخذة في هذه اللحظة الفاصلة. وفيما يتعلق بالمسألة الأعم، وهي السلام في الشرق الأوسط، تعرب سيراليون عن أسفها للإعلان عن تأجيل المؤتمر الرفيع المستوى المزمع عقده بشأن فلسطين وحل الدولتين نتيجة للضربات الأخيرة. ونأمل أن تعاد جدولة المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة، باعتباره خطوة حاسمة للنهوض بالسلام العادل والدائم.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة المفتوحة الطارئة، وأشكر المدير العام غروسي ووكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتيهما.

في الساعات الأولى من صباح اليوم، شنت إسرائيل هجمات واسعة النطاق على عدة أهداف في إيران، مما تسبب في إلحاق أضرار بالمنشآت النووية الإيرانية ووقوع إصابات. وقال الجانب الإسرائيلي إن عملياته العسكرية ستستمر لعدة أيام. وتدين الصين أعمال إسرائيل التي تنتهك سيادة إيران وأمنها وسلامتها الإقليمية، وتعارض تصعيد التوتر وتوسيع نطاق النزاع، ويساورها بالغ القلق إزاء العواقب الوخيمة المحتملة للعمليات الإسرائيلية. إن التصعيد الحاد في المنطقة ليس في مصلحة أحد.

إننا نحث إسرائيل على الوقف الفوري لجميع المغامرات العسكرية وتجنب زيادة حدة التوترات. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وحل المنازعات بالوسائل السياسية والدبلوماسية، والعمل المشترك لصون السلام والاستقرار الإقليميين.

تشعر الصين بقلق بالغ إزاء التأثير السلبي للتطورات الحالية على المفاوضات الدبلوماسية بشأن المسألة النووية الإيرانية. لطالما التزمت الصين بالحل السلمي للمسألة النووية الإيرانية من خلال الحوار والتفاوض. نحن نعارض استخدام القوة والعقوبات الأحادية غير القانونية، ونعارض الهجمات المسلحة على المنشآت النووية السلمية. وباعتبارها دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي احترام حق إيران في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية احتراماً كاملاً.

إن النزاعات في الشرق الأوسط مستمرة منذ فترة الآن، ولا تزال التوترات في المنطقة شديدة. لقد تعرضت غزة لهجمات وحصار طويل الأمد، حيث يخضع أكثر من مليوني شخص للحصار في كارثة إنسانية غير مسبوقة. ينبغي للمجتمع الدولي العمل معاً من أجل تعزيز وقف لإطلاق النار في غزة وتهدئة الوضع الإقليمي والحد بشكل فعال من انتشار النزاع. وينبغي للدول ذات التأثير الكبير على إسرائيل الاضطلاع بدور فعال وبناء. وينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم جميع الوسائل التي يخوله إياها الميثاق استخداما كاملا لضمان تنفيذ قراراته ذات الصلة والقيام بدوره الواجب في صون السلم والأمن الإقليميين.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير العام غروسي على إحاطتيهما.

نجتمع اليوم في لحظة حاسمة بالنسبة للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. بينما نتكلم الآن، تتصدر الحالة في الشرق الأوسط مرة أخرى جدول أعمالنا. إن خطر التصعيد وزعزعة الاستقرار الإقليمي يبعث على القلق الشديد، ويتطلب أكبر قدر من الاهتمام. لقد حان الوقت الآن لأن تبدي جميع الجهات الفاعلة أقصى درجات ضبط النفس، وتعطي الأولوية لسلامة ورفاه شعوبها وتختار الحوار بدلا من المواجهة.

إن موقف الدانمرك واضح: يجب ألا يُسمح لإيران أبداً بحيازة سلاح نووي. وعلى مدى سنوات، واصلت إيران القيام بأنشطة تنتهك بشكل صارخ خطة العمل الشاملة المشتركة. فقد وصل إنتاجها وتراكم اليورانيوم عالي التخصيب إلى مستويات غير مسبوقة. ويستمر توسع قدراتها وعملياتها في مجال التخصيب النووي. من المثير للقلق الشديد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير قادرة على تقديم ضمانات بأن البرنامج النووي الإيراني سلمي حصراً لأن إيران لا تفي بالتزاماتها الملزمة قانوناً فيما يتعلق بالضمانات. تشكل هذه الأنشطة تهديدًا للسلم والأمن الدوليين وتهديدًا للنظام العالمي لعدم الانتشار.

وقد أظهر قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر أمس بوضوح هذا المسار الخطير. ومع ذلك، فإننا نعتقد بقوة أن الدبلوماسية يجب أن تسود. لقد أيدنا المحادثات بين إيران والولايات المتحدة بشأن وضع البرنامج النووي الإيراني. ونحث إيران بقوة على المشاركة في هذا الحوار بحسن نية.

وفي ظل هذا المناخ الحالي، نؤكد على أهمية تجنب العواقب الوخيمة لوقوع حادث نووي، والذي لن يكون أقل من مدمر. ولا ينطبق هذا الأمر على إيران فحسب، بل وعلى ما هو أبعد من حدودها. ونحث جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك تجنب أي خطوات يمكن أن تؤدي إلى انبعاثات مشعة محتملة. وأود أيضا أن أغتنم هذه المناسبة لأعرب عن دعمنا

الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحققها ورصدها لبرنامج إيران النووي وتقاريرها. لا تزال مشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضرورية.

ختاماً، أود أن أؤكد مجددًا على الحاجة الملحة لوقف التصعيد في الوقت الراهن. بالنسبة لمنطقة تعاني بالفعل من الكثير من الأزمات والنزاعات، فإن دوامة الانتقام لن تؤدي إلا إلى تفاقم الوضع والمخاطرة بدفع الشرق الأوسط إلى مزيد من النزاع. يجب تجنب ذلك. إننا ندعو إلى تجديد الالتزام بالدبلوماسية بدلًا من الخلافات، وإلى الشجاعة في تخفيف حدة التوترات والتراجع عن هذه الحافة الخطيرة. والدانمرك على استعداد لدعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية من أجل إيجاد حل دائم للمسألة النووية الإيرانية من خلال حل سياسي تفاوضي.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير العام غروسي على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات واللتين جاءتا في الوقت المناسب.

لا تزال فصول الحالة في إيران والشرق الأوسط تتوالى. هذه لحظة خطيرة، وينبغي تجنب أي تصعيد عسكري آخر في الشرق الأوسط وخارجه. نحن قلقون بشكل خاص جراء التصعيد في المنطقة في وقت كانت تجري فيه محادثات بين إيران والولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

وفي هذا الصدد، أود أن أتناول نقطتين بإيجاز.

أولاً، ندعو كلا الطرفين إلى التهدئة الفورية وإظهار أقصى درجات ضبط النفس وتجنب عمليات الانتقام. يجب أن ينخرط المجتمع الدولي على الفور من أجل منع نشوب مواجهة إقليمية باستخدام جميع القنوات الدبلوماسية وقنوات الحوار المتاحة. نحن نراقب الوضع عن كثب ونؤكد التزامنا القوي بالأمن الإقليمي. لقد أعربت اليونان مراراً وتكراراً عن قلقها الشديد إزاء البرنامج النووي الإيراني، وشددت على ضرورة عدم السماح لإيران أبدًا بامتلاك سلاح نووي. وفي هذا السياق، نعيد التأكيد على حق إسرائيل في حماية نفسها وضمان أمنها. وفي الوقت نفسه، نعتقد بشدة أن الأمن الدائم لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الدبلوماسية والاتفاق عن طريق التفاوض. إن التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة بات أمراً ملحًا الآن، من أجل استقرار المنطقة والأمن العالمي. ونحن على استعداد لدعم جميع الجهود الدبلوماسية – سواء على المستوى الثنائي أو من خلال المنظمات الدولية – وإعطاء الأولوية للعودة إلى المحادثات التي تجريها الولايات المتحدة بشأن برنامج إيران النووي.

ثانياً، نؤكد مجدداً على ضرورة احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ومن الضروري التقيد بميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق باستخدام القوة، وكذلك سلامة النظام العالمي لعدم الانتشار. ونذكّر بالتزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتصرف وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما أنه من الأهمية بمكان ضمان ألا يجد المدنيون أنفسهم في مرمى النيران، خاصة في ظل البعد النووي للأزمة المتطورة. وكما قال وزير خارجيتنا مؤخراً، "إن حماية المدنيين ليست أمراً اختيارياً. إنها التزام قانوني بموجب القانون الدولي الإنساني وواجب أخلاقي لا يمكننا تجاهله". ومضى يقول: "إننا ندعو جميع الأطراف المتحاربة

إلى احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى استخدام نفوذها لضمان احترامه من قبل جميع الأطراف“.

وفي الختام، أود أن أكرر بأقوى العبارات الممكنة أن الحل الدبلوماسي هو الخيار الوحيد الآن أكثر من أي وقت مضى. إنه أملنا الوحيد لتحقيق السلام والأمن في المنطقة وخارجها.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن ننضم إلى زملائنا في توجيه الشكر إلى المدير العام غروسي ووكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتيهما.

تدين باكستان بشدة العدوان الإسرائيلي غير المبرر وغير المشروع على جمهورية إيران الإسلامية. تقف باكستان متضامنة بحزم مع الشعب الإيراني الشقيق. ونتقدم بتعازينا ومواساتنا في الخسائر في الأرواح والأضرار الناجمة عن هذه الهجمات الشنيعة.

إن الضربات العسكرية الإسرائيلية تنتهك سيادة إيران وسلامة أراضيها وتتعارض بوضوح مع ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. إننا ندين بشكل لا لبس فيه هذه الاستفزازات السافرة، التي تشكل خطراً جسيماً وتهديداً خطيراً للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها وخارجها، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة. لإيران الحق في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

إن هذه الهجمات تأتي في أعقاب نمط خطير من السلوك الإسرائيلي غير المسؤول، والذي يتسم بالعمليات العسكرية المستمرة في غزة والضربات المتكررة عبر الحدود في سورية ولبنان واليمن، مما يدل على تجاهل مستمر ومتعمد للأعراف الدولية. إن الأعمال التي تقوم بها إسرائيل في الشرق الأوسط تعكس نمطاً مستمراً من النزعة العسكرية الأحادية الجانب، في انتهاك صارخ للفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، وتمثل أعمالاً عدوانية على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة 3314 (د-29) لعام 1974. إن انتهاكات إسرائيل المتسلسلة للسيادة تؤدي إلى تطبيع الإفلات من العقاب، وتقويض سلطة الأمم المتحدة وتقويض النظام الدولي بشكل خطير. وقد كان لهذا العدوان السافر وازدراء القانون الدولي عواقب وخيمة بالفعل.

في غزة، قُتل عشرات الآلاف من المدنيين نتيجة للهجوم العسكري الإسرائيلي على القطاع، كما وقعت كارثة إنسانية في ظل حصار غير قانوني مستمر منذ أكثر من 15 عاماً. وفي سورية واليمن ولبنان، استهدفت الغارات الجوية الإسرائيلية مراراً وتكراراً أراضٍ ذات سيادة، مما أدى إلى تقويض الاستقرار الإقليمي وتفاقم التوترات. وحقيقة أن تلك الهجمات ضد إيران حدثت في خضم عملية تفاوضية تهدف إلى إيجاد حل دبلوماسي سلمي للقضية النووية الإيرانية يجعلها أكثر استهجاناً من الناحية الأخلاقية ومخالفة للأعراف الدولية. تهدد تلك الإجراءات بتقويض الثقة وحرمة عملية التفاوض التي تعتبر حاسمة للغاية من أجل التسوية السلمية لتلك المسائل.

تؤكد باكستان من جديد دعمها لحل المسألة النووية الإيرانية من خلال الوسائل السلمية والمشاركة الدبلوماسية والحوار المستمر. كانت خطة العمل الشاملة المشتركة نتيجة مفاوضات مضنية وشاقة وبناءة في الوقت نفسه. ورسمت خريطة طريق لمعالجة مخاوف الأطراف المعنية بشكل شامل من خلال تحديد

التزاماتها ومسؤولياتها ذات الصلة بوضوح. ومن المرجح أن يؤدي الاستخدام غير القانوني للقوة ضد إيران والوضع الناجم عن ذلك إلى إحباط الجهود الدبلوماسية الجارية ويمكن أن يزعزع استقرار المنطقة التي تعاني بالفعل من ضغوط شديدة للغاية. يجب عدم السماح بزعزعة الاتصالات الدبلوماسية الجارية للتوصل إلى اتفاق تفاوضي وغيرها من المساعي الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الإقليميين.

ومن المؤسف للغاية أن تلك الهجمات قد حدثت في الوقت الذي كانت فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية تواصل أنشطتها للتحقق في إيران. تهدد مثل هذه الأعمال العمل الفني للوكالة الذي ينبغي دعمه وليس تعطيله. لقد انتهكت إسرائيل القانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والعديد من قرارات الوكالة بمهاجمتها المنشآت الخاضعة لضمانات الوكالة. وبالإضافة إلى كونها انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، تهدد هذه الهجمات بإرساء سابقة سلبية خطيرة وتشكل تهديداً خطيراً لسلامة السكان في المنطقة والعالم. لذلك فإن باكستان، باعتبارها جارة مباشرة لإيران، تشعر بالقلق الشديد. وقد أكد القرار 487 (1981) بقوة أن مثل هذه الهجمات تشكل انتهاكاً واضحاً للميثاق وقواعد السلوك الدولي وتشكل تهديداً خطيراً لنظام ضمانات الوكالة برمته.

وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها وتجنب التصعيد. وحتى في هذه الأوقات العصيبة، يجب إعطاء الأولوية للمشاركة الدبلوماسية والحوار الدبلوماسي. ومن الواضح أن المجتمع الدولي يؤيد السلام والاستقرار في المنطقة. في غضون أيام قليلة، الأسبوع القادم، كان من المقرر أن يجتمع المجتمع الدولي، أعضاء الأمم المتحدة، للتعبير عن إرادته في رسم طريق الدولة الفلسطينية، كجزء من حل الدولتين الذي من شأنه أن يبشر بالسلام العادل والدائم الذي طال انتظاره في الشرق الأوسط. ولا يمكن السماح لسلوك إسرائيل المتهور وغير المسؤول بتعريض جهود السلام للخطر ووضع استقرار المنطقة بأسرها في خطر والمخاطرة بتصعيد أوسع، وبالتالي تهديد السلام والأمن العالميين. يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين ووقف هذا العدوان فوراً. ويجب أن يحاسب المعتدي على أفعاله. ويجب على المجلس أن يحرم إسرائيل من حرية التصرف والإفلات من العقاب الذي تواصل العمل به في تحدٍ للقانون الدولي والرأي العام. ومن مسؤوليتنا الجماعية أيضاً رفض أي مفاهيم – أياً كان مصدرها وأينما كانت – تسعى إلى تشويه حق الدفاع عن النفس وسوء استغلاله وإساءة استعماله في انتهاك للقانون الدولي والميثاق.

أخيراً، يجب على المجلس أن يستجمع الشجاعة لاتخاذ مواقف واتخاذ قرارات تتوافق تماماً مع الميثاق. وينبغي للمجلس، وفقاً لمسؤوليته، تشجيع ودعم الحوار والدبلوماسية وإعطاؤهما الأولوية للمضي قدماً في حل النزاعات بالطرق السلمية. هذا هو المسار الوحيد القابل للتطبيق للمضي قدماً، وهو ما ردده الكثيرون من الجالسين حول الطاولة في تعليقاتهم.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير العام غروسي على إحاطتيهما.

يجتمع مجلس الأمن اليوم في لحظة خطيرة. ونحن قلقون للغاية من الضربات الإسرائيلية على مواقع في إيران ومن العمل العسكري الإيراني الذي شهدناه بالفعل رداً على ذلك. وهناك خطر واضح من أن تتصاعد هذه الأزمة، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. هذا ليس في مصلحة أحد.

ويجب أن تكون أولويتنا المطلقة هي منع المزيد من التصعيد في الشرق الأوسط. ونحث جميع الأطراف على التراجع العاجل والتحلي بضبط النفس وتخفيف حدة التوتر. لم تشارك المملكة المتحدة في هذا الفعل. وأود أن أقول بشكل واضح لا لبس فيه إن ادعاء روسيا بأن القواعد السيادية البريطانية في جزيرة قبرص كانت متورطة بأي شكل من الأشكال هو هراء. وفي لحظات كهذه ليس من المسؤولية في شيء أن تنشر روسيا معلومات مضللة.

إننا ندعم بقوة أي جهود دبلوماسية للعودة إلى الاستقرار. وقد تحدثنا اليوم مع إسرائيل على أعلى المستويات، كما تحدث وزير خارجيتنا مع وزير الخارجية الإيراني عراقجي. وقد حثثنا كلا الجانبين على ضبط النفس وتهدئة التوترات. ونواصل العمل مع الشركاء في جميع أنحاء المنطقة لضمان أننا نبذل قصارى جهدنا بشكل جماعي للدفع باتجاه تحقيق نتيجة سلمية.

لطالما دافعت المملكة المتحدة – بالشراكة مع زميلتيها فرنسا وألمانيا، الأعضاء في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث – عن الحل الدبلوماسي لمعالجة التصعيد النووي الإيراني الذي ليس له مبرر مدني موثوق. لن نرتدع عن ذلك. وكما قال رئيس وزراء بلدي اليوم، لدينا مخاوف منذ فترة طويلة بشأن برنامج إيران النووي كما وثقته الوكالة الدولية للطاقة الذرية. تحتاج إسرائيل أيضاً إلى حماية شعبها وأمنها. لذلك فمن مصلحة جميع الأطراف الفاعلة وقف المواجهة العسكرية والسعي إلى حل تفاوضي.

لقد حان الوقت لاتخاذ موقف قوي وموحد من أعضاء المجلس. ويجب أن نتخذ إجراءات عاجلة لتهدئة التصعيد وإتاحة الفرصة للعودة إلى الدبلوماسية.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير العام غروسي على إسهاماتهما القيمة في مناقشة اليوم.

وتعرب سلوفينيا عن بالغ قلقها إزاء التطورات التي حدثت ليلة البارحة ونهار اليوم والتي تهدد بزعزعة استقرار الوضع الهش للغاية في الشرق الأوسط. ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء الضربات الإسرائيلية على إيران ورد إيران عليها. إننا ندين أي تصعيد عسكري في المنطقة.

تأتي الهجمات الإسرائيلية على المنشآت النووية في إيران في وقت متقلب بشكل خاص، بينما تجري المحادثات بين إيران والولايات المتحدة حول وضع البرنامج النووي الإيراني. وكما قال كل من رئيس بلدي ورئيس الوزراء، فإن المفاوضات قد أوجدت بصيصاً من الأمل في التوصل إلى اتفاق ذي أهمية كبيرة ليس للمنطقة فحسب، بل للمجتمع الدولي بأسره.

ولا تزال سلوفينيا تشعر بالقلق إزاء حجم برنامج إيران النووي وطبيعته غير الواضحة. ولا نتسامح مطلقا مع انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن ما يزيد من قلقنا هو أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تزال غير قادرة على تأكيد الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي.

ومع ذلك، بالنسبة لنا، فإن الهجمات على البنية التحتية المدنية، سواء حدثت في أوروبا الشرقية أو الشرق الأوسط أو أي مكان آخر، غير مقبولة.

وقد حذرت سلوفينيا مرارا وتكرارا من العمل العسكري ضد برنامج إيران النووي. فلا يوجد سوى خيار واحد مشروع ولا تزال سلوفينيا واثقة من أنه لا يوجد سوى حل سياسي للمسألة.

ومن هذا المنطلق، تدعو سلوفينيا إيران والولايات المتحدة إلى الالتزام بالحل السلمي ومواصلة محادثاتهما في مسقط.

إن الأمن الدائم والقوي مبني على الدبلوماسية وليس على العمل العسكري. وأضم صوتي إلى دعوة الأمين العام للجانبين إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس. ومن خلال مشاهدة اللقطات من أرض الواقع، من الواضح أن وقت وقف التصعيد هو الآن وفورا. ويجب تجنب الانزلاق إلى نزاع أعمق بأي ثمن. فلا يمكن للمنطقة، بل وللعالم، تحمل ذلك.

السيد بيت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والمدير العام رافائيل غروسي على إحاطتيهما.

اتخذت إسرائيل أمس إجراءات أحادية الجانب ضد إيران.

لقد دعا نظام جمهورية إيران الإسلامية منذ تأسيسه مرارا وتكرارا إلى القضاء على دولة إسرائيل؛ وشن هجمات غير مبررة، ومباشرة وبالوكالة، على المدنيين الإسرائيليين؛ ونشر الرعب وعدم الاستقرار والمعاناة الإنسانية التي لا توصف في جميع أنحاء المنطقة. وفي هذه الأثناء، تطلق إيران قذائف على مناطق مدنية في جميع أنحاء إسرائيل، بما في ذلك تل أبيب. وكما كرر الرئيس ترامب غير مرة، لا يمكن السماح لهذا النظام الخطير بامتلاك أسلحة نووية.

وأخبرتنا إسرائيل بأن من الضروري اتخاذ إجراء للدفاع عن نفسها. ولكل دولة ذات سيادة الحق في الدفاع عن نفسها، وإسرائيل ليست استثناء.

وقد أُبلغت الولايات المتحدة بالضربات قبل حدوثها، ولكنها لم تشارك عسكريا في هذه الضربات.

إن أولويتنا المطلقة والأولى هي حماية مواطني الولايات المتحدة وأفرادها وقواتها في المنطقة. وكما قال الوزير روبيو، ينبغي ألا تستهدف إيران مصالح الولايات المتحدة أو موظفيها. وأود أن أقول بكل وضوح: ينبغي ألا تستهدف أي حكومة أو وكيل أو جهة مستقلة المواطنين الأمريكيين أو القواعد الأمريكية أو غيرها من البنى التحتية الأمريكية في المنطقة. ستكون العواقب على إيران وخيمة.

لقد انتُخب الرئيس ترامب بتفويض كاسح من الشعب الأمريكي لتعزيز السلام وتجنب الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها الإدارات السابقة والتي أدت إلى حروب أبدية.

إننا نسعى إلى تحقيق سلام آمن. وكما قال الرئيس ترامب، يجب أن ينتهي العنف ويجب على إيران أن تعقد اتفاقا حتى "لا يكون هناك المزيد من الموت، ولا المزيد من الدمار".

وستواصل الولايات المتحدة سعيها للتوصل إلى حل دبلوماسي يضمن ألا تحصل إيران أبدا على سلاح نووي وألا تشكل تهديدا للاستقرار في الشرق الأوسط. وسيكون قرارا حكيما من القيادة الإيرانية أن تتفاوض في هذا الوقت.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على إحاطتيهما عن الحالة.

في أعقاب الضربات التي نفذتها إسرائيل الليلة الماضية ضد إيران، تتابع فرنسا الحالة عن كثب وتعرب عن بالغ قلقها إزاء التطورات الحالية.

وتجدد فرنسا تأكيد التزامها بالاستقرار في الشرق الأوسط وتحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعمل على وقف التصعيد. وقد تحدث رئيس الجمهورية ووزير شؤون أوروبا والشؤون الخارجية صباح اليوم مع نظرائهما في المنطقة وخارجها، حيث نقلا لهم نفس الرسالة حول ضرورة وضع حد للتصعيد الحالي.

إن التزام فرنسا بالدبلوماسية، إلى جانب شركائها في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث – ألمانيا والمملكة المتحدة – وبالتنسيق الوثيق مع الولايات المتحدة، التزام لا يتزعزع.

فلا بد أن تسود الدبلوماسية الآن. وتقف فرنسا مع شركائها على أهبة الاستعداد لدعم الجهود الرامية إلى الحد من التوترات. ونؤكد من جديد، كما أكد رئيس الجمهورية، حق إسرائيل في حماية نفسها وضمان أمنها.

وقد أعربت فرنسا مرارا وتكرارا عن قلقها من تصعيد البرنامج النووي الإيراني. ويشكل هذا التصعيد تهديدا للمصالح الأمنية الأوروبية، وكذلك للسلام والأمن الدوليين. فلو حصلت إيران على أسلحة نووية، فإن ذلك سيهدد استقرار المنطقة وسيشكل خطرا كبيرا يتمثل في تصاعد الانتشار.

وفي نيسان/أبريل، وتحت رئاسة الوزير جان – نويل بارو، نظّمت فرنسا جلسة لمجلس الأمن لتجديد التأكيد على المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي في الحفاظ على نظام عدم الانتشار (انظر S/PV.9906)، بوصفه عنصراً أساسياً في أمننا الجماعي. ويعني ذلك، في حالة إيران، الالتزام بعدم السعي لامتلاك أو تطوير أسلحة نووية وتنفيذ ما عليها من التزامات.

وقد التزمت فرنسا، إلى جانب شركائها الأوروبيين في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، التزاما ثابتا بإيجاد حل دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية وستواصل القيام بذلك. وأسهمنا في التفاوض على خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015، ثم في تنفيذها الكامل والحفاظ عليها حتى يومنا هذا. ولم تغتنم إيران الفرص المتعددة التي أتيحت لها للعودة إلى الاتفاق.

وواصلت إيران تصعيد برنامجها النووي في انتهاك لالتزاماتها وتعهداتها. وبلغ البرنامج النووي الإيراني مستوى غير مسبوق من التقدم حاليا دون أن تتوفر له أي مبررات مدنية ذات مصداقية. والمدير العام

للوكالة الدولية للطاقة الذرية غير قادر اليوم على التأكد من أنه لأغراض سلمية خالصة. وفي هذا الأسبوع، وعلى أساس التقرير الشامل، وهو تقييم تقني ومحايد أجرته الوكالة، وجد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تنتهك التزاماتها المتعلقة بالضمانات.

وفي الأيام الأخيرة، أعلنت إيران عن زيادة قدراتها في مجال التخصيب وعن إنشاء بنية تحتية جديدة لذلك الغرض. وهي تواصل أنشطتها في مجال القذائف التسيارية التي تزعزع استقرار المنطقة والتي يمكن أن يصل مداها إلى الأراضي الأوروبية أيضا وليس المنطقة فحسب. وتنقل إيران الطائرات المسيرة والقذائف إلى روسيا من أجل حربها العدوانية على أوكرانيا.

وتدعم فرنسا، هي وشركاؤها، التوصل إلى حل دبلوماسي موثوق ودائم، يُعالج الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي بشأن برنامج إيران النووي. ويجب التوصل إلى هذا الحل قبل انتهاء مدة سريان القرار 2231 (2015) في تشرين الأول/أكتوبر.

إننا ندعو إيران مرة أخرى إلى العودة إلى الوفاء بالتزاماتها والمشاركة بحسن نية في المفاوضات من أجل تجنب التصعيد والمزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة.

ويجب أن تكون أولويتنا الفورية هي منع نشوب حريق إقليمي وإيجاد حل دبلوماسي. وتقف فرنسا على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع شركائها من أجل وقف التصعيد في المنطقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة غيانا.

أشكر وكيلة الأمين العام، السيدة روزماري ديكارلو، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد رافائيل ماريانو غروسي، على إحاطتيهما الهامتين.

تشعر غيانا بقلق بالغ إزاء الهجوم الذي شنته إسرائيل على منشآت في إيران. وأحاط وفد بلدي علما بالتقارير التي تفيد بأن الهجوم أسفر عن سقوط قتلى، بما في ذلك مدنيون. كما أفادت تقارير بأن الهجوم أدى إلى شن إيران هجمات انتقامية بطائرات مسيّرة على إسرائيل.

ويتعارض هجوم إسرائيل الأخير على إيران مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذه الفترة المضطربة بشدة في المنطقة، قد يؤدي الهجوم إلى تفاقم التوترات القائمة في الشرق الأوسط وتصعيد الأزمة الجارية.

وتعرب غيانا عن قلقها إزاء التصعيد العسكري الأخير في المنطقة وتدعو الدول الأعضاء إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وفي منطقة تزداد اشتعالا بمرور كل يوم، ندعو إلى تغليب الحوار والدبلوماسية والحس السليم وإلى التزام جميع الأطراف بعدم مواصلة التصعيد العسكري في المنطقة.

وتكرر غيانا مناشدتها كلا من إسرائيل وإيران ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب أي مناورات أخرى يمكن أن تغرق الشرق الأوسط بأكمله في مزيد من الاضطرابات أو أن تؤدي، وهو أسوأ، إلى كارثة نووية. فلا يمكن للعالم ببساطة أن يتحمل أي سوء تقدير. وستكون عواقب ذلك كارثية على المدنيين.

ولذلك، تحث غيانا كلا من إسرائيل وإيران على الامتثال الكامل لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي والقرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس. وندعو الطرفين كذلك إلى التمسك بمبدأي احترام السيادة والسلامة الإقليمية وإلى التقيد التام بالقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة وتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية.

وتشدد غيانا أيضا على أهمية تحقيق المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي وتجنب إرساء ثقافة الإفلات من العقاب على هذه الأفعال.

أخيرا، ستتصرف غيانا بشكل بناء لدعم أي إجراء يتخذه مجلس الأمن بما يتماشى مع ولايته الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين. ويجب على المجلس أن يتبع نهجا موحدا تجاه هذه التطورات لمواجهة احتمالات نشوب حرب شاملة في المنطقة وما قد يترتب عليها من عواقب وخيمة في المنطقة وخارجها. فصون السلام والأمن الدوليين يقتضي منا جميعا اتخاذ إجراءات حاسمة، وقد حان الوقت الآن لمضاعفة جهودنا الجماعية لمنع اندلاع حرب أوسع نطاقا.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نتقدم بخالص تهانينا لغيانا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ونشكركم، سيدتي الرئيسة، على الترتيب لهذه الجلسة العاجلة والمهمة وعقدها. ونعرب عن تقديرنا لوكيلة الأمين العام السيدة ديكارلو والمدير العام السيد غروسي على إحاطتيهما في هذه الجلسة.

ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للجزائر وباكستان والصين والاتحاد الروسي على دعم عقد هذه الجلسة الطارئة لمناقشة العمل العدواني الإسرائيلي غير المشروع ضد جمهورية إيران الإسلامية والذي يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إنني أخاطب المجلس اليوم باسم شعب جمهورية إيران الإسلامية وحكومتها بأقصى درجات الإلحاح والقلق الشديد. لقد شن النظام الإسرائيلي، وهو النظام الأكثر خطورة وإرهابا في العالم، الليلة الماضية، بدعم استخباراتي وسياسي كامل من نظام الولايات المتحدة، سلسلة من الهجمات العسكرية المنسقة والمتعمدة على عدة مدن في إيران. واستهدفت تلك الأعمال العدوانية والهجمات غير القانونية منشآت نووية سلمية ومواقع عسكرية وبنية تحتية مدنية حيوية ومناطق سكنية. وكان من بين الأهداف منشأة نطنز النووية، وهي أحد المواقع النووية الرئيسية في إيران، وتخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومراقبتها الكاملة.

إننا ندين بشدة وبشكل قاطع هذا الهجوم الهمجي والإجرامي. فقد نُفذت سلسلة من الاغتيالات المحددة الأهداف ضد كبار المسؤولين العسكريين والعلماء النوويين والمدنيين الأبرياء. واستُشهد حتى الآن 78 شخصاً، من بينهم مسؤولون عسكريون كبار، وأصيب أكثر من 320 آخرين، غالبيتهم العظمى من المدنيين، ومن بينهم نساء وأطفال. وفي وقت سابق اليوم، واصلت إسرائيل أعمالها العدوانية ضد إيران واستهدفت مرة أخرى عدة مواقع مدنية وعسكرية في عدة مدن إيرانية. وعمليات القتل المتعمدة والمنهجية

هذه ليست غير مشروعة فحسب، بل إنها أعمال غير إنسانية تتم بشكل مروع عن عدوان مدبر. وتشكل هذه الفظائع أعمالاً واضحة من إرهاب الدولة وانتهاكات صارخة للقانون الدولي.

وينال تقاعس الأمم المتحدة ومجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الرغم من التحذيرات المتكررة والموثقة من جانب جمهورية إيران الإسلامية بشأن التهديدات الإسرائيلية لمواقعها النووية، بشكل خطير من مصداقية تلك الهيئات وسلطتها. فقد شجع صمت هذه الهيئات أمام الاستفزازات الإسرائيلية المتكررة هذا النظام المارق على تصعيد انتهاكاته وتجاوز كل الخطوط الحمراء.

فلنقل بوضوح: إن هذا الهجوم المتهور على منشآت نووية خاضعة للضمانات لا يتحدى المبادئ الأساسية للقانون الدولي فحسب، بل يتحدى أيضاً أساس الوجدان المشترك. فأي ضرر يلحق بهذه المنشآت قد يؤدي إلى عواقب إشعاعية كارثية لن تقتصر على إيران بل قد تنتشر في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. ولا يمكن أن يعرض أرواح الملايين للخطر سوى نظام مجرد من الإنسانية ويفتقر إلى المسؤولية في سعيه لتحقيق طموحاته الهدامة.

إن هذه الأعمال تشكل انتهاكاً مباشراً للعديد من الصكوك القانونية، بما في ذلك النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقيات جنيف والعديد من قرارات مجلس الأمن والمؤتمر العام للوكالة، والتي تحظر جميعها الهجمات أو التهديدات ضد المنشآت النووية الخاضعة للضمانات.

ويشكل هذا العدوان، قبل كل شيء، انتهاكاً جسيماً لميثاق الأمم المتحدة، لا سيما الفقرة 4 من المادة 2، التي تحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة.

وقد انتهكت إسرائيل أيضا سيادة العراق وسلامة أراضيه. واحتجت البعثة الدائمة للعراق اليوم رسميا على هذا الانتهاك لسلامة أراضيه وأدانته في رسالة موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2025/382).

ويجب على من يدعمون هذا النظام، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، أن يدركوا أنهم متواطئون. فبتقديم المساعدة في هذه الجرائم والتمكين من ارتكابها، يتحمل هؤلاء المسؤولية الكاملة عن عواقبها. إن دعم إسرائيل اليوم هو دعم لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتقويض المتعمد للسلام والأمن العالميين.

لقد حولت جرائم النظام الإسرائيلي منذ فترة طويلة ضد الشعب الفلسطيني المضطهد وانتهاكاته المتكررة لسيادة بلدان المنطقة وحيازته لأسلحة دمار شامل غير معلنة الشرق الأوسط إلى مرجل لعدم الاستقرار المزمن منذ إنشاء ذلك النظام. وطال انتظار تحرك المجتمع الدولي: لا بد من تجريد هذا النظام من جميع أسلحة الدمار الشامل ووضعه تحت الإشراف الدولي ومحاسبته بشكل كامل.

إن هذه ليست مسألة إقليمية. وليس هذا مجرد هجوم على بلد واحد، بل إنه اعتداء مباشر على النظام الدولي واعتداء على ميثاق الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة والنظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك على سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد أعلنت قيادة إسرائيل، بما في ذلك رئيس وزرائها المجرم، مسؤوليتها عن هذه الأعمال الشنيعة علنا وبلا خجل. وقال مسؤولون إسرائيليون إن العدوان يرمي إلى إفشال المحادثات النووية. ويكفي هذا الاعتراف وحده للكشف عن الدوافع الحقيقية وراء الهجوم – أي قتل الدبلوماسية وتخريب المفاوضات وجر المنطقة إلى نزاع أوسع نطاقا. ولا يدع ذلك مجالا للإنكار.

علاوة على ذلك، كان العدوان متعمداً ومنسقاً ومدعوماً دعماً تاماً من عضو دائم في المجلس – الولايات المتحدة. إن تواطؤ الولايات المتحدة في هذا الهجوم الإرهابي أمر لا شك فيه. فقد اعترف المسؤولون في الولايات المتحدة على نحو صريح وسافر بعونهم ومساعدتهم عمداً في الجرائم والانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي منذ الليلة الماضية، بما في ذلك تعمدهم نقل الأسلحة. ولن ننسى أرواح أبناء شعبنا التي أزهقت نتيجة لهجمات إسرائيلية بأسلحة أمريكية. ترقى هذه الأفعال إلى حد إعلان الحرب. وهي الأحدث في نمط طويل وموثق جيداً من السلوك العدواني الخارج عن القانون والمزعزع للاستقرار من جانب النظام الإسرائيلي – وهو نظام يتصرف دون التعرض للعقاب لأنه يحظى بحماية حلفاء أقوياء. ولا بد أن ينتهي ذلك.

ويجب على المجلس أن يتصرف على نحو حازم وحاسم. ففي عام 1981، رد هذا المجلس بالإجماع على الهجوم العسكري الإسرائيلي على مفاعل أوزيراك النووي العراقي باتخاذ القرار 487 (1981)، الذي أدان العدوان إدانة قاطعة باعتباره انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما دعا المجلس هذا النظام الإجرامي إلى الامتناع عن القيام بأي أعمال أو تهديدات من هذا القبيل في المستقبل. ولو كان المجلس قد نفّذ هذا القرار وحمّل إسرائيل المسؤولية في ذلك الوقت، لما كان النظام قد تجرأ على مواصلة هذا السلوك غير القانوني دون التعرض للعقاب. فالعدوان الحالي نتيجة مباشرة لعقود من التقاعس وازدواجية المعايير.

إن جمهورية إيران الإسلامية تؤكد من جديد حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وسترد إيران رداً حاسماً ومتناسباً على هذا العمل العدواني في الزمان والمكان وبالوسائل التي تختارها. وليس هذا تهديداً؛ بل هو النتيجة الطبيعية والقانونية والضرورية لهجوم عسكري غير مبرر. وسيكون رد إيران حازماً وقانونياً وضرورياً لاستعادة الردع والدفاع عن سيادتنا والتمسك بمبادئ القانون الدولي. فلا يجوز لأي معتدٍ أن يتصرف دون عقاب.

لقد طلبنا عقد هذه الجلسة الطارئة لأننا نتوقع من المجلس أن يفي بولايته بموجب الميثاق. ويجب على مجلس الأمن أن يدين بأشد العبارات الممكنة العدوان الإسرائيلي غير المشروع. ويجب أن يتخذ تدابير فورية وملموسة لمحاسبة النظام الإسرائيلي ومنع زيادة تقويض السلام والأمن الدوليين. وأي شيء أقل من ذلك قد يؤذن بانهيار النظام الدولي ويجلب الفوضى.

وأود أن أختتم بياني بحقيقة بسيطة لا يمكن إنكارها. إن إسرائيل قد هاجمت إيران. وانتهكت إسرائيل القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويجب محاسبة إسرائيل. ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف الآن ويوقف هذا العمل العدواني فوراً. فالصمت تواطؤ في هذه الجريمة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أولاً، أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير العام غروسي على إحاطتيهما.

لقد تصرفت إسرائيل لمنع تدميرها، ويقف العالم الآن عند مفترق طرق بين الإنكار والوضوح. وليست هذه مجرد لحظة حاسمة بالنسبة لإسرائيل؛ بل هي لحظة حاسمة بالنسبة للنظام الأمني العالمي ولمصداقية النظام الدولي. ففي الوقت الذي نتكلم فيه، تضرب مئات القذائف التسيارية ذات الحمولات التقليدية المدن والأحياء والمجتمعات الإسرائيلية. وهي تضرب المراكز السكانية لا القواعد العسكرية؛ والمدن لا قواعد القوات الجوية. وأصيب العشرات بجروح، وهناك شخصان في حالة حرجة، وما زلنا نتابع الأخبار. فتوقفوا لحظة وتخيلوا لو كان لدى هذا النظام المتطرف اليوم رؤوس نووية لهذه القذائف.

لقد أطلقت دولة إسرائيل، الليلة الماضية، عملية "الأسد الصاعد"، وهي عملية عسكرية استباقية نُفذت بدقة وهدف وبما يتاح لنا من أكثر المعلومات الاستخبارية تقدماً. وكانت المهمة واضحة جداً: تفكيك برنامج إيران النووي، والقضاء على مدبري إرهابها وعدوانها، وتعطيل قدرة النظام على تنفيذ وعده العلني المتكرر بتدمير دولة إسرائيل.

إن إيران قد أعلنت عن نيتها منذ سنوات. وتكلم قادتها دون تردد. فقبل أقل من شهر، وصف المرشد الأعلى آية الله خامنئي إسرائيل بأنها "ورم سرطاني يجب استئصاله". وتعهد قادة فيلق الحرس الثوري الإيراني "بفتح أبواب الجحيم على إسرائيل". وهذه صورة للساحة الرئيسية في طهران. وفي شوارع طهران، تعرض ساعة للعد التنازلي. ووقت التقاط هذه الصورة – يمكن رؤيتها باللغة العربية – كان العد عند 411 8 يوماً. تتبع الساعة الجدول الزمني الذي قرره النظام لتدمير إسرائيل، وقد دفعت الحكومة ثمنها ووضعتها في الساحة الرئيسية في طهران. توجَّه هذه التهديدات بشكل شبه يومي. ولن نتجاهل هذه التهديدات مرة أخرى. فقد أقنع العالم نفسه، منذ فترة طويلة جداً، بأن هذه مجرد كلمات، وأن شعارات الإبادة الجماعية والتهديدات بمحونا يمكن تجاهلها أو تبريرها. لكن إسرائيل لم تتمتع قط بهذه الرفاهية. فنحن نعرف أعداءنا. ونعرف أيديولوجيتهم. وعندما يقوم نظام ما ببناء قذائف تسيارية وتخصيب اليورانيوم إلى درجة تقترب من درجة صنع الأسلحة، ويعلن صراحة عن عزمه على تدميرنا، فإننا نصدقه. ونأخذ أقواله على محمل الجد. ونتخذ إجراءات قبل فوات الأوان.

إن إسرائيل لم تتصرف بتهور. بل انتظرنا. انتظرنا بينما كانت إيران تخصب اليورانيوم بنسبة 60 في المائة – وهو مستوى ليس له مبرر مدني ومستوى يمكّن النظام من تحقيق اختراق نووي في غضون أيام. وقد انتظرنا بينما كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعلن أن إيران قد أعاقت المفتشين ودمرت معدات المراقبة وعجلت ببرنامجها السري الخاص للتطوير. وانتظرنا بينما كانت إيران تطور آليات زناد وأنظمة تفجير وخططاً للرؤوس الحربية. وانتظرنا بينما كانت قيادتها تعمل بنشاط على توظيف مزيد من العلماء النوويين. وانتظرنا بينما كانت إيران تبني صناعة كبيرة ومتطورة للغاية للقذائف التسيارية – ويمكننا كشفها الآن – لدرجة أنها كانت تهدف إلى تحدي قدرات حتى الولايات المتحدة وروسيا في مجال القذائف التسيارية. ولا يمكنهم إنكار ذلك. وانتظرنا أن تنجح الدبلوماسية. وأعطينا المجتمع الدولي الوقت اللازم. وشاهدنا

المفاوضات تطول، بينما كانت إيران تقدم تنازلات زائفة وترفض أهم الشروط. وفي الوقت نفسه، استمرت إيران في بناء ما لا يمكن تصوره. لقد انتهى الانتظار. واستهدفت عمليتنا ثلاثة مستويات من التهديد.

أولاً، قضينا على الشخصيات المركزية في القيادة العسكرية والنووية لإيران. وكان من بين هؤلاء محمد حسين باقري، رئيس أركان القوات المسلحة؛ وحسين سلامي، القائد العام لفيلق حرس الثورة الإسلامية الإرهابي؛ وغلام علي رشيد، قائد مقر خاتم الأنبياء المركزي، مركز قيادة الطوارئ. لقد قام هؤلاء الرجال بإدارة قوات إيران العسكرية التقليدية وقواتها الإرهابية. ونسقوا شبكة إرهابية ابتليت بها منطقتنا لعقود. تذكروا عدد الجلسات التي عُقدت هنا بشأن وكلاء إيران – في اليمن ولبنان وسورية وغزة.

ثانياً، لقد ضربنا البنية التحتية العسكرية لإيران، وتحديداً منظومات قذائف أرض – أرض. ونفذت مقاتلات سلاح الجو الإسرائيلي، مسترشدةً بمعلومات استخبارية دقيقة، سلسلة من الضربات ضد القدرات الصاروخية للنظام الإيراني. وجرى تدمير العشرات من منصات الإطلاق ومنشآت تخزين الصواريخ ومواقع عسكرية إضافية. وفي أواخر العام الماضي، أطلقت إيران موجة تلو الأخرى من القذائف التسيارية على مدننا. واستهدفوا المدنيين عمداً، ويمثّل تدمير أنظمة الصواريخ هذه حتمية أخلاقية. ويصل مدى هذه الأسلحة إلى آلاف الكيلومترات. وتركها في أيدي نظام متطرف، نظام يحلم علناً بمحو دولتنا عن الخريطة، لم يكن خياراً مطروحاً. لن نتردد؛ ولن نتهاون؛ ولن نسمح لنظام الإبادة الجماعية بتعريض شعبنا للخطر.

ثالثاً، لقد ضربنا برنامجهم النووي في الصميم – منشأة التخصيب تحت الأرض في نطنز. وكانت هذه المنشأة تعمل على مستوى القدرات العسكرية. وأكدت الاستخبارات أن إيران كان بإمكانها أن تنتج في غضون أيام ما يكفي من المواد لصنع عدة قنابل. لقد استهدفنا هذا الجهد في صميمه.

وقد نُفِّذَت هذه العملية لأن البديل أمر لا يمكن تصوره. إلى متى كان العالم يتوقع منا أن ننتظر – حتى يتم تجميع قنبلة وتركيبها على صاروخ شهاب وإطلاقها باتجاه تل أبيب أو القدس، مثل الصواريخ التي تزيد عن 100 والتي أطلقت قبل ساعة؟ إلى متى يجب أن ننتظر؟

إذا كان أي شخص في هذه القاعة لا يزال يعتقد أن إيران لن تستخدم هذا السلاح أبداً، فإنني أدعوه إلى تذكر أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر. ففي ذلك اليوم، رأينا ما كان وكيل إيران – حماس – قادراً على فعله. ثم فعلوها في غزة ببنادق الكلاشنيكوف والقنابل اليدوية. لقد ذبحوا العائلات؛ وأحرقوا الأطفال أحياء؛ وشوهوا النساء. تخيلوا ما قد يفعله رأس الأفعى برأس نووي.

ولتحقيق هذه الغاية، اكتشفنا معلومات استخبارية تكشف عن خطة متعددة الجبهات منسقة بين إيران وحزب الله وحماس لشن هجوم على إسرائيل في المستقبل. وهذه الخطة أكثر تعقيداً بكثير من خطة 7 تشرين الأول/أكتوبر. فهي تتوخى إطلاقاً جماعياً للصواريخ – بدايةً من إيران، ثم من لبنان وسورية والعراق واليمن – يعقبه توغل منسّق عبر الحدود. ولم تكن الخطة ذات طموح مبالغ فيه – بل كانت عملياتية وعلى وشك التنفيذ.

وقد اجتمع المجلس مرات لا حصر لها في الأشهر الأخيرة. واتخذ قرارات ودعا إلى ضبط النفس وطالب بوقف إطلاق النار. واجتمعنا في جلسات طارئة عندما كانت حماس تحت التهديد. ولكن عندما

طورت إيران قدراتها النووية، لم ينبس المجلس ببنت شفة. وعندما تجاوزت إيران الخط تلو الآخر، لم يرسم المجلس أي خطوط. لذلك تصرفنا لحماية أرواح شعبنا. تصرفنا لئلا يستيقظ الأطفال اليهود في القدس على صفارات الإنذار الناجمة عن إطلاق مقذوف نووي. تصرفنا لمنع الصواريخ الإيرانية من حمل رؤوس مشعة إلى الأحياء المدنية. تصرفنا لأن التاريخ علمنا أن الصمت تواطؤ والتردد قاتل. تصرفنا لأن الشعب اليهودي وعد نفسه قبل 80 عاماً بأن ذلك "لن يتكرر أبداً". وينطبق هذا الوعد على المحرقة النووية أيضاً.

لقد اتخذنا هذا الإجراء للحفاظ على الوطن. وقد اضطلعنا بذلك بمفردنا – ليس لأننا أردنا ذلك، ولكن لأنه لم يكن لدينا أي خيار آخر. وننتقل الآن إلى المجلس – ليس لأخذ الإذن، بل طلباً للإقرار: إقرار أن إسرائيل فعلت ما كان ينبغي للعالم أن يفعله، وإقرار أن النظام الإيراني انتهك كل التزام تعهد به، وإقرار أن من حق إسرائيل الذي لا يمكن إنكاره وواجبها أن تدافع عن شعبها من الإبادة.

ونحث المجلس على إدانة انتهاكات إيران النووية والاعتراف أخيراً بالتهديد الوجودي الذي تشكله إيران على العالم. ونحث المجلس على الانضمام إلينا في التزامنا بمنعها من تحقيق أحلامها بالإبادة الجماعية. ولكننا ننتظر أيضاً شيئاً أبسط من ذلك، وهو الوضوح الأخلاقي. توقفوا عن مساواة المعتدين بالمدافعين. توقفوا عن التعامل مع نظام الإبادة الجماعية والديمقراطية المحاصرة كوجهين لعملة واحدة.

لقد كان النظام الإيراني يستعد لحرب كانت ستمتد إلى الشرق الأوسط وما وراءه – إلى أوروبا وآسيا والأمريكتين. وكان ذلك سيتعارض مع النظام الدولي. لقد تصرفنا لمنع تهديد لا يهدد إسرائيل فحسب، بل العالم بأسره. لن نصمت في الوقت الذي يُستَهدف فيه شعبنا – ليس مجدداً، لن نصمت أبداً.

إن الكلمات الفارغة لن توقف إيران؛ بل إسرائيل ستفعل. نحن لم ننتظر سقوط القنبلة، ولن نسمح أبداً بأن يأتي ذلك اليوم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الفتلاوي (العراق): شكراً جزيلاً السيدة رئيسة المجلس على استجابتكم لعقد هذه الجلسة، وأشكر وكيلة الأمين العام والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على الإحاطتين اللتين تقدما بهما.

يعرب العراق عن بالغ القلق والإدانة الشديدة إزاء العدوان العسكري الخطير الذي ارتكبه الكيان الإسرائيلي ضد أراضي جمهورية إيران الإسلامية، وما رافقه من انتهاك صريح وسافر لسيادة العراق وحرمة مجاله الجوي، وما يشكله من انتهاك واضح لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

تقدمت حكومة جمهورية العراق في هذا الصدد بتوجيه رسالة شكوى رسمية إلى سعادتكم، رئيسة مجلس الأمن، أوضحنا فيها تفاصيل هذا الانتهاك الذي لا يعد فقط تعدياً على حرمة وسيادة العراق، بل يمثل كذلك استخداماً غير مشروع وانتهاكاً لأجواء الدولة ذات السيادة في شن أعمال عدوانية ضد دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة. ويعرّض أمن المنطقة بأسرها لمخاطر جسيمة.

إن هذا الخرق الجوي المرفوض وغير المشروع يعرّض أمن العراق واستقراره للخطر، كما يشكل انتهاكاً خطيراً لسلامة أراضينا وأجوائنا، ويقحمه في صراعات لا علاقة له بها وبعيد عنها، ويهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ويرفض العراق رفضاً قاطعاً تحويل أجوائه وأراضيه إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية. ونشدد على عدم السماح بتعرض أمننا القومي وسيادتنا للخطر، ولن يُسمح بتكرار هذه الانتهاكات تحت أي ذريعة كانت.

تؤكد حكومة جمهورية العراق أن هذا التصرف العدائي يشكل أيضاً انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة. ويتطلب موقفاً واضحاً ومحاسبة جادة من قبل المجتمع الدولي. كما تُحمّل الكيان الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن التصعيد وتداعيات هذا الانتهاك على أمن العراق والمنطقة بأسرها. وعليه، تطالب حكومة جمهورية العراق مجلس الأمن بما يلي: إدانة هذا الخرق السافر لسيادة العراق واعتباره انتهاكاً صريحاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي؛ وتحميل الكيان الإسرائيلي المسؤولية القانونية والسياسية عن هذا العمل العدواني؛ واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف ومنع تكرار مثل هذه الانتهاكات التي تعرّض أمن العراق واستقراره للخطر.

إن هذا العدوان يسلط الضوء من جديد على ضرورة أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته في حفظ السلم والأمن الدوليين واتخاذ موقف واضح تجاه الانتهاكات المتكررة التي يرتكبها الكيان الإسرائيلي، سواء ضد الشعب الفلسطيني أو ضد دول الجوار في المنطقة، بعيداً عن منطق الإفلات من العقاب الذي بات يهدد هيبة القانون الدولي برمته، وسيفاقم حالة التوتر واللاستقرار في المنطقة وقد يؤدي إلى تداعيات وخيمة.

ختاماً، تجدد جمهورية العراق التزامها الكامل بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام القانون الدولي، وتؤكد أنها تحتفظ بحقها في اتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات لحماية أمنها الوطني وسيادتها، وفقاً للميثاق ولقواعد القانون الدولي. ويدعو العراق مجلس الأمن إلى ضمان احترام سيادة الدول واستقلالها وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد البناي (الكويت): بداية أود أن أشكر السيدة ديكارلو والسيد غروسي على إحاطتيهما القيمتين.

نتحدث إليكم اليوم نيابة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر وسلطنة عمان وبلدي دولة الكويت.

يدين مجلس التعاون الهجمات التي تقوم بها إسرائيل منذ فجر اليوم ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية باستهدافها لمناطق داخل أراضيها. كما يعرب عن قلقه حيال هذا التصعيد الخطير الذي ينذر بتداعيات جسيمة على أمن واستقرار المنطقة بأسرها. إن هذه الأعمال العدائية، والتي تأتي في توقيت دقيق يشهد فيه الشرق الأوسط مستويات متزايدة من التوتر، تُعد انتهاكاً صارخاً لسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة، وتشكل سابقة خطيرة تقوّض القواعد والأسس التي يقوم عليها القانون الدولي، وفي مقدمتها مبدأ احترام سيادة الدول وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

إن هذا الاعتداء يأتي في توقيت بالغ الحساسية تتكثف فيه الجهود الدولية لاستئناف المفاوضات النووية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي قد يؤدي لعرقلة المسار الدبلوماسي وإشعال فتيل صراع أوسع ستكون له عواقب وخيمة على السلم الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، يؤكد مجلس التعاون أن مثل هذه الهجمات، أياً كانت مبرراتها، لا تسهم سوى في تعميق الاستقطاب وتوسيع دائرة العنف، وتفتح الباب أمام انزلاق إقليمي خطير لا يخدم مصالح أي من شعوب المنطقة. كما يشدد على أن أمن المنطقة لا يتحقق عبر أدوات القصف والتصعيد، بل عبر الحوار والاحتكام إلى الوسائل السياسية والدبلوماسية وتعزيز مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل.

وسيواصل مجلس التعاون مساعيه الرامية لخفض التصعيد والدفع قدماً بالحوار والدبلوماسية ويجدد التزامه بالعمل مع الأطراف المعنية لإيجاد حلول سلمية ودائمة تضمن أمن واستقرار المنطقة. كما يدعو مجلس التعاون في هذا الصدد إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والحكمة لتجنب المخاطر وتوسيع رقعة الصراع، وأن يتحمل المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، مسؤولياتهما في وقف هذه الانتهاكات.

في الختام، يؤكد مجلس التعاون التزامه الثابت بدعم أمن واستقرار المنطقة ورفضه القاطع لأي انتهاك لسيادة الدول تحت أي ذريعة كانت، ويشدد على أهمية تجنب الانزلاق نحو مواجهات مفتوحة لا تخدم سوى قوى الفوضى والتطرف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 17/15.